

لقاء توافي حول القانون رقم 66-12

في إطار اللقاءات التوافقية التي تعقدها وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني مع المهنيين المعنيين، على إثر صدور القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء، ترأس السيد ادريس مرون، وزير التعمير وإعداد التراب الوطني، لقاء توافي يوم الخميس 29 دجنبر 2016 مع المهندسين المساحين الطبوغرافيين، وذلك بحضور رئيس الهيئة الوطنية لمهندسين المساحين الطبوغرافيين ورؤساء المجالس الجهوية الثلاث التابعة لها، خصص لشرح مضامين القانون المذكور، الذي جعل من بين أهدافه الأساسية الارتقاء بمكانة المهنيين المتدخلين، لضمان الجودة والسلامة في ميدان التعمير والبناء.

استهل هذا اللقاء التوافي بتقديم عرض مفصل حول أهم مضامين هذا القانون، الذي سلط الضوء على الاختلالات التي شابت منظومة المراقبة في مجال التعمير والبناء وكذا الأهداف المتوخاة منه والمتمثلة في ما يلي :

- تجاوز الاختلالات والنواقص التي تشوب منظومة المراقبة المعمول بها قبل صدور هذا القانون؛
- تحديد المسؤوليات بين كافة المتدخلين في الميدان وتكريس الأدوار التي أنيطت بمهام المهنيين بما فيهم المهندسين المساحين الطبوغرافيين عبر القوانين والنظم الجاري بها العمل ؛

• الارتقاء بمكانة المهنيين المتدخلين والإسهام في حمايتهم ضد الممارسات التي تحد من استقلاليتهم داخل الورش ؛
هذا، وقد أعقب هذا العرض نقاش مستفيض حول كيفية التنزيل العملي لمقتضيات هذا القانون على أرض الواقع، لاسيما تلك المتعلقة بدور ومهام المهندس المساح الطبوغرافي في أوراش البناء. وقد أسفر هذا اللقاء، الذي تميز بتفاعل إيجابي بين الحاضرين، عن إصدار عدة توصيات أهمها :

- التعجيل بإصدار النصوص التنظيمية لتنزيل مقتضيات هذا القانون ؛
- إشراك هيئة المهندسين المساحين الطبوغرافيين في إعداد النصوص التنظيمية التي لها علاقة بممارسة المهنة، خاصة في ما يتعلق بإعداد نموذج دفتر الورش.